المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة الطاقة الذرية الأردنية

ميثاق التدقيق الداخلي لوحدة الرقابة الداخلية

الاصدار رقم 1.0

جدول المحتويات

1.0 مقدمة ميثاق وحدة الرقابة الداخلية 4

2.0 رسالة وحدة الرقابة الداخلية 4

3.0 الأهداف 5

4.0 المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 6

4.1 حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي 6

4.2 الصلاحية والوصول 7

4.3 الإستقلالية والموضوعية 7

4.4 نطاق اعمال وحدة الرقابة الداخلية 8

4.4.1 تدقيق الامتثال و الإلتزام 8

4.4.2 خدمات الإستشارات 8

4.4.3 نطاق وصلاحية الرقابة على الأنظمة الإلكترونية والبيئة الرقمية 9

4.4.4 المهام والمسؤوليات 10

4.5 قواعد السلوك المهني للمدققين الداخليين 10

5.0 توكيد وتحسين الجودة 11

6.0 المراجعة والإعتماد 12

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

1.0 مقدمة ميثاق وحدة الرقابة الداخلية

يعد ميثاق وحدة الرقابة الداخلية في هيئة الطاقة الذرية الاردنية وثيقة رسمية تهدف إلى تحديد الغرض وسلطة ومسؤولية نشاط وحدة الرقابة الداخلية في الهيئة، كما يحدد الميثاق الهيكل التنظيمي والوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي والرقابة ضمن الهيئة، ويعكس العلاقة الوظيفية بين مدير وحدة التدقيق الداخلي والرقابة ورئيس الهيئة. ويحدد حق الوصول والاطلاع على السجلات والوصول الى الموظفين والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق عمل أنشطة التدقيق الداخلي.

كما ويعد ميثاق التدقيق الداخلي والرقابة أداة حيوية لضمان فعالية وكفاءة الأنشطة في الهيئة. من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، ويعزز الميثاق الشفافية والمساءلة ويضمن أن وحدة التدقيق الداخلي تعمل بشكل مستقل وموضوعي بما يخدم مصلحة الهيئة وأهدافها الاستراتيجية.

2.0 رسالة وحدة الرقابة الداخلية

تتمثل رسالة وحدة الرقابة الداخلية في تعزيز وحماية قيم الهيئة من خلال تقديم:

أ) التأكيد :توفير التأكيدات اللازمة لضمان أن العمليات والأنظمة والإجراءات المتبعة تتماشى مع السياسات المعتمدة وتحقق الأهداف المرجوة.

ب) المشورة :تقديم التوجيه والنصح للهيئة بشأن تحسين الأداء والكفاءة في مختلف العمليات والأنشطة.

ج) الرؤية المتعمقة :تقديم تحليلات شاملة ورؤى استراتيجية تسهم في فهم أعمق للتحديات والفرص المتاحة.

تتم جميع هذه الأنشطة وفقاً لأسلوب موضوعي ومستند إلى المخاطر، حيث تُركّز انشطة الوحدة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سير العمل وتحسين من فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر في المديريات المالية و الإدارية والتشغيلية. الرؤية والرسالة والقيم لوحدة الرقابة الداخلية هي الأساس الذي يحدد اتجاه عمل الوحدة وأهدافها، ويعزز دورها في تحسين العمليات التنظيمية وضمان فعالية وكفاءة النظام الداخلي للهيئة.

- **الرؤية:**

  "أن تكون وحدة الرقابة الداخلية رائدة في تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية، مع تقديم رقابة داخلية فعالة تسهم في تحسين الأداء المؤسسي، والحد من المخاطر، وتعزيز استدامة أنشطة وعمليات هيئة الطاقة الذرية الأردنية".

- **الرسالة:**

  "تتمثل رسالة وحدة الرقابة الداخلية في تقديم رقابة داخلية شاملة وموضوعية تدعم اتخاذ القرارات السليمة، وتعزز الامتثال للأنظمة واللوائح، وتساعد في تحسين كفاءة وفعالية العمليات، من خلال تقديم تقارير وتحليلات دقيقة تسهم في تحقيق أهداف هيئة الطاقة الذرية الأردنية".

- **القيم:**

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

هي المبادئ الأخلاقية التي توجه السلوك في مكان العمل، وتعد أساساً لضمان أداء العمل بكفاءة، وأمانة، واحترافية. تتبنى وحدة الرقابة الداخلية القيم التالية والتي تؤثر بشكل مباشر على سمعة الهيئة وتعزز من بيئة العمل الصحية، كما تساهم في تحقيق الأهداف التنظيمية.

أ) النزاهة :الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والشفافية في جميع الأنشطة والقرارات، والتأكد من أن الرقابة الداخلية تتم بشكل موضوعي وعادل.

ب) الاستقلالية :العمل بشكل مستقل عن الأنشطة التشغيلية والإدارية الأخرى لضمان تقديم تقييمات غير منحازة وموضوعية.

ج) التميز المهني :الالتزام بتحقيق أعلى مستويات الكفاءة المهنية من خلال التدريب المستمر وتطوير المهارات لضمان تقديم خدمات رقابة داخلية عالية الجودة.

د) المسؤولية :التأكيد على أهمية المسؤولية في ضمان الامتثال للسياسات واللوائح، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

هـ) السرية :الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يتم جمعها أثناء عمليات الرقابة الداخلية، والتأكد من استخدامها فقط في سياق العمل المهني. الاستدامة :تعزيز استدامة العمليات من خلال ضمان أن تكون الرقابة الداخلية أداة للمساعدة في تحسين العمليات وضمان استمرارية الأداء المؤسسي.

3.0 الأهداف

أهداف وحدة الرقابة الداخلية:

- حماية الأصول والممتلكات المؤسسية.
- ضمان دقة وكفاءة العمليات المالية والتشغيلية.
- الامتثال للقوانين والأنظمة المحلية والدولية.
- تعزيز فاعلية الإدارة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وتقدم وحدة الرقابة الداخلية الخدمات الأساسية الهادفة إلى تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة وهي:

أ) **خدمات التدقيق والرقابة:**

- متابعة التدقيق على كافة المهام الإدارية والمالية لضمان الامتثال للسياسات واللوائح المعمول بها.
- تقييم فعالية الإجراءات الداخلية وضمان تحقيق كفاءة العمليات والحد من المخاطر المالية والإدارية.

ب) **الخدمات الاستشارية المستقلة والموضوعية:**

- تقديم استشارات مستقلة وموضوعية تساهم في تحسين الأداء التنظيمي وتحقيق الأهداف المرجوة.
- تقديم التوجيه والمشورة للإدارة لتحسين العمليات الداخلية والإجراءات المعمول بها بما يتوافق مع أفضل الممارسات.

ج) **تحسين عمليات الهيئة:**

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

- العمل على تحسين العمليات المختلفة في الهيئة من خلال تقديم توصيات مبنية على التدقيق والرقابة الفعالة.
- تحليل العمليات الإدارية والمالية بغرض تحسين الكفاءة والفعالية وتقليل الفاقد والتكاليف غير الضرورية.

د) **تقييم كفاءة إدارة المخاطر:**

- مساعدة الهيئة في تحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات لتقليل تأثيراتها السلبية على الأداء المؤسسي.
- تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر التي قد تؤثر على سير العمل في الهيئة.

هـ) **تقييم الضوابط الرقابية وعمليات الحوكمة:**

- مراجعة الضوابط الرقابية للتأكد من فاعليتها في حماية الأصول ومنع حدوث التلاعب أو الفساد.
- تقييم عمليات الحوكمة لضمان تطبيق المعايير العالمية التي تعزز الشفافية والمساءلة في مختلف مستويات الهيئة.

4.0 المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

تدير وحدة الرقابة الداخلية نشاطها ضمن إطار إلزامي يتمثل في الالتزام بالأنظمة والقوانين والتوجيهات المحددة من قبل الجهات المعنية، وذلك لضمان التنفيذ الفعّال والشفاف للمهام الموكلة إليها. وفي هذا السياق، تتمثل أهم الالتزامات التي يجب أن تتبعها الوحدة في:

أ) الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الأردني وتعديلاته رقم (3) لسنه 2011 وتعديلاته والمواد الواردة في التعليمات التنظيمية المعدلة للمديرية المركزية للرقابة الداخلية في وزارة المالية رقم (1) لسنة 2008 والالتزام بالدليل الإجرائي المعتمد داخل وحدة الرقابة الداخلية في الهيئة.

يحدد نظام الرقابة الداخلية الأردني (والمعدل في 2011) الأسس التي يجب أن يتبعها كافة الجهات والمؤسسات الحكومية لتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية .وتلتزم وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في الهيئة بكافة البنود الإلزامية الواردة في هذا النظام، بما في ذلك تنفيذ تدقيق دوري، وضمان تطبيق سياسات الحوكمة، وضمان فاعلية النظام المالي والإداري.

ب) الالتزام بتنفيذ نشاطات أحدث نسخة معتمدة من ميثاق التدقيق الداخلي لوحدة الرقابة الداخلية: تلتزم وحدة الرقابة الداخلية بتنفيذ نشاطات أحدث نسخة معتمدة من ميثاق التدقيق الداخلي لوحدة الرقابة الداخلية.

4.1 حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي

تعد حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من نظام الحوكمة المؤسسية في هيئة الطاقة الذرية الأردنية. وهي تضمن أن وظيفة التدقيق الداخلي تعمل بكفاءة وفعالية لضمان امتثال الأنظمة واللوائح، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحسين الأداء المؤسسي. واحدة من التحديات الحديثة التي تواجه وظائف التدقيق الداخلي هي الرقابة على الأنظمة الإلكترونية والبيئة الرقمية، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمليات اليومية للهيئة.

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

تتمثل أهمية حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي تاليا:

- تعزيز الشفافية والمساءلة :من خلال ضمان تقارير دقيقة وشفافة عن الأداء المؤسسي، تسهم حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي في بناء ثقافة الشفافية داخل المؤسسة.
- تحسين الأداء المؤسسي :من خلال تقديم توصيات لتحسين الأنظمة الداخلية وتقليل المخاطر، تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية العمليات المؤسسية.
- تعزيز الثقة :تعزز الحوكمة الجيدة لوظيفة التدقيق الداخلي من الثقة بين الأطراف المعنية مثل الإدارة، المستثمرين، والمراجعين الخارجيين.

4.2 الصلاحية والوصول

لمدير وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق حرية الوصول غير المقيد للإدارة العليا والتواصل والتفاعل المباشر معها بدون وجود الإدارة التنفيذية.

لوحدة الرقابة الداخلية والتدقيق صلاحية غير مقيدة وغير محددة للاطلاع على كافة الأنشطة والسجلات والوثائق والأصول والممتلكات والأنظمة الإلكترونية بصورة فعلية، والاتصال المباشر بكافة المستويات الإدارية بما يمكنها من اداء مهماته على أكمل وجه.

لوحدة الرقابة الداخلية والتدقيق صلاحية تحديد طبيعة وكيفية ونطاق وتوقيت أعمال الرقابة والتدقيق الداخلي المختلفة وفق نطاق العمل المشار إليه في الفصل 4.4.

لمدير وحدة الرقابة الداخلية حرية إدارة الموارد البشرية للوحدة من حيث توزيع العمل والتطوير والتدريب المستمر، بما يتوافق مع حاجة العمل، وفقاً للقواعد والقوانين والتشريعات الناظمة لذلك.

4.3 الاستقلالية والموضوعية

- يعد الميثاق بمثابة وثيقة قانونية محمية بموجب الأنظمة والتشريعات الوطنية المعمول بها في البلد. فهو يخضع لإطار قانوني يضمن أنه لا يمكن تعديله أو تغييره إلا وفقاً للإجراءات القانونية المعتمدة.
- يحمي الميثاق حقوق وحدة الرقابة الداخلية وموظفيها، ويحدد المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بها.
- يُعد الميثاق وثيقة محمية لأنه يضمن استقلالية وحدة الرقابة الداخلية .حيث يحدد حقوق الوصول إلى المعلومات والسجلات والأصول داخل الهيئة، كما يحدد العلاقة بين وحدة الرقابة الداخلية والإدارة العليا بما يضمن الحياد والموضوعية في تنفيذ المهام.
- يحدد الميثاق أيضاً صلاحيات وحدة الرقابة الداخلية بشكل يضمن عدم التدخل في عملها من قبل أي جهة أخرى داخل الهيئة، مما يعزز قدرتها على أداء المهام بدون تأثيرات خارجية.
- يتكفل مدير وحدة الرقابة الداخلية بإبقاء أنشطة الوحدة بعيداً عن الظروف التي تهدد قدرة الأنشطة على القيام بالمهام والأعمال الموكوله للوحدة والقيام بهذه الانشطة بطريقة غير متحيزة وبعيدة عن تضارب المصالح وفي حال وجود ما يخل بالاستقلالية والموضوعية في الواقع أو في الظاهر سيقوم مدير الوحدة بالإفصاح عن ذلك للإدارة العليا وتفصيله وعلية فإن وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق تتبع فنياً وإداريا لرئيس الهيئة بشكل مباشر.
- لن يتولى فريق التدقيق الداخلي أي مسؤولية تشغيلية مباشرة من الأنشطة الخاضعة للتدقيق.

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

بالرغم مما سبق فإن ذلك لا يمنع المدققين الداخليين أن يقدموا خدمات استشارية تتعلق بالعمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق، إلا إذا كانت هناك معوقات محتملة لاستقلالية وموضوعية المدققين الداخليين تتعلق بخدمات استشارية مقترحة، فيجب في هذه الحالة إبداء الإفصاحات اللازمة للإدارة العليا.

لا تحول استقلالية وحدة التدقيق الداخلي عن خضوع جميع موظفيه إلى قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية والقواعد والنظم السارية في هذا الشأن، هذا فضلاً عن التزامهم بالقوانين والتشريعات والأنظمة المالية والإدارية والفنية السارية

حال ورود بلاغ عن مخالفة في حق وحدة التدقيق الداخلي أو أحد موظفيه، يتم رفع البلاغ للإدارة العليا عن طريق مدير وحدة الرقابة الداخلية والتي تقوم بدورها بتشكيل فريق للتحقق من صحة البلاغ من عدمه، وفي حال صحة البالغ يتم التحقيق فيه وفقاً للإجراءات التي نص عليها نظام ديوان الخدمة المدنية ووفقا للقواعد والتعليمات السارية في هذا الشأن.

4.4 نطاق اعمال وحدة الرقابة الداخلية

تقوم وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق بتغطية جميع أنشطة الهيئة الإدارية والمالية والفنية. كما يشمل نطاق عمل الوحدة التدقيق على العديد من خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية، وفيما يلي أمثلة على كل منها:

4.4.1 تدقيق الامتثال والالتزام

يهدف تدقيق الامتثال والالتزام إلى مراجعة جميع الانشطة المالية أو الإدارية أو الفنية للهيئة بغرض تحديد مدى توافقها مع شروط وقواعد وأنظمة محددة، ومن مسؤوليات التدقيق الداخلي تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية كافية وفعالة، والتحقق من التزام الإدارات التي يتم التدقيق عليها بالمتطلبات التشريعية والقوانين ذات العلاقة.

4.4.2 خدمات الاستشارات

خدمات الاستشارات هي أنشطة تقديم المشورة والخدمات المتعلقة بها والتي يتم الاتفاق عل طبيعتها ونطاقها مع طالب الخدمة، ويكون الهدف الرئيسي منها توفير قيمة مضافة لعمليات الهيئة وتحسين إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك دون أن تناط أي مسؤوليات إدارية أو تنفيذية بالمدقق الداخلي في هذا السياق، ومثال ذلك:

- نظم المتبعة في السياسات العامة، ومدى التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات والإجراءات ذات الصلة.
- مدى سلامة وتكامل المعلومات والبيانات المالية والإدارية والتقارير ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- الأساليب والنظم المستخدمة التي تكفل حماية أصول وممتلكات الهيئة، والتحقق من الأسس المتبعة في تقييمها والإفصاح عنها في القوائم المالية، والوجود الفعلي لها.
- مدى فاعلية واقتصادية توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة للهيئة.
- التنسيق مع المديريات التنفيذية في عملية إدارة المخاطر للتحقيق من سلامة أساليب تحديدها وتقييمها، وكذلك التحقق من إدارتها بكفاءة.
- المشاركة في بعض اللجان بصفة استشارية وذلك بناء على تكليف من الإدارة العليا
- موضوعات أخرى محددة ذات علاقة بطبيعة أعمال التدقيق، وذلك بناء على تكليف من الإدارة العليا ويجب إدراج المهمات الاستشارية التي تم قبولها ضمن خطة التدقيق السنوية.

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

4.4.3 نطاق وصلاحية الرقابة على الأنظمة الإلكترونية والبيئة الرقمية

في ظل التحول الرقمي السريع، أصبحت الأنظمة الإلكترونية والبيئة الرقمية جزءاً رئيسياً من البنية التحتية للمؤسسات. ولذلك، يجب أن يشمل ميثاق التدقيق الداخلي الرقابة على هذه الأنظمة والبيئات بشكل كامل لضمان سلامتها، وحمايتها، وفعاليتها.
تأثير التحول الرقمي على وظيفة التدقيق الداخلي:

أ) زيادة تسارع التعقيد التكنولوجي:

- مع تطور الأنظمة الإلكترونية والتحول الرقمي، أصبح من الضروري أن يشمل نطاق التدقيق الداخلي الرقابة على تقنيات مثل الأنظمة المعلوماتية، البيانات الرقمية، الحوسبة السحابية، وأمن المعلومات.

ب) مخاطر الأمن السيبراني:

- مع تزايد الهجمات الإلكترونية، يصبح من الضروري أن يتضمن نطاق التدقيق الداخلي والرقابة على أمن المعلومات، الخصوصية، والتوافق مع قوانين حماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات.
- يمكن أن تتراوح المخاطر من فقدان البيانات، إلى الوصول غير المصرح به، وحتى استغلال الثغرات الأمنية.

ج) الامتثال للأنظمة الرقمية:

- التأكد من أن الأنظمة الإلكترونية التي تستخدمها الهيئة تتماشى مع المعايير القانونية والتنظيمية الخاصة بالصناعة، مثل المعايير المحاسبية الرقمية أو الأنظمة الرقمية الحكومية.
- يشمل نطاق التدقيق الداخلي الرقابة وتدقيق عمليات التحويل الرقمي والتأكد من عدم وجود ثغرات قانونية قد تؤثر على عمل الهيئة ان وجد.

د) الرقابة على البيانات والأنظمة المعلوماتية:

- أصبح نطاق التدقيق الداخلي والرقابة يتضمن إجراءات تدقيق وأدوات متخصصة لضمان أن البيانات المحفوظة في الأنظمة الإلكترونية يتم تخزينها بشكل آمن، وتحديثها بشكل دوري، وتظل دقيقة وقابلة للتحقق.
- يمكن أن يتضمن ذلك تقييم إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات واستراتيجيات استعادة البيانات في حالات الطوارئ.

يشمل نطاق الرقابة والتدقيق الداخلي المتعلق بالرقابة على الأنظمة الإلكترونية بشكل معقول وقابل للتطبيق:

أ) الرقابة على الأنظمة المعلوماتية:

- تقييم الأنظمة البرمجية المستخدمة داخل الهيئة، وتحديد ما إذا كانت تحقق الأهداف المحددة بشكل آمن وفعّال.
- التدقيق في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان عمل الأنظمة بكفاءة دون تهديدات خارجية.

ب) الرقابة على أمن المعلومات:

- أنشطة تدقيق تتعلق بحماية بيانات الهيئة ومعلوماتها الحساسة، مثل بيانات الموظفين ومتلقي الخدمة.
- تدقيق إجراءات أمان الشبكات، أمن تطبيقات الإنترنت، وسياسات الخصوصية.

ج) التوافق مع الأنظمة القانونية:

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

- وضع إطار للرقابة على التزام الهيئة بالقوانين الرقمية والتنظيمات الخاصة بأمن المعلومات، مثل التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحماية البيانات.

د) التدقيق في الحوسبة السحابية:

- التأكد من أن بيانات الهيئة محفوظة بشكل آمن ومتوافق مع اللوائح المحلية والدولية.

هـ) تحليل المخاطر الرقمية:

- إجراء تحليل دوري للمخاطر الرقمية، يُقيم بشكل مستمر المخاطر الناشئة عن البيئة الرقمية ويوفر استراتيجيات للحد منها.

4.4.4 المهام والمسؤوليات

يتم الالتزام بالمهام والمسؤوليات المناطة بوحدة الرقابة الداخلية والتدقيق وذلك حسب ما نص عليه قانون الرقابة الداخلية والوصف الوظيفي المعد والمعتمد من قبل وزارة المالية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية مع الالتزام بالتشريعات والأنظمة الناظمة لعمل الوحدة وفيما يلي المسؤوليات المترتبة على الوحدة:

- القيام بأعمال التدقيق الداخلي وفقاً للأسس والقواعد والمعايير المتعارف عليها قانونيا (التزام) ومالياً (التأكيد) وإدارياً (التشغيل) للتحقق من مدى التزام الإدارات بتطبيق كافة النظم واللوائح المالية والإدارية والتشغيلية المعمول بها ووفقاً للدليل الإجرائي لوحدة الرقابة الداخلية المعمول به في الهيئة والنماذج المرتبطة به.
- إعداد خطة التدقيق الداخلي الاستراتيجية والسنوية بالتشاور مع الإدارة العليا.
- التنسيق مع المديريات المختلفة في الهيئة لإعداد خطة إدارة المخاطر والسجل الخاص بها.
- دراسة التقارير المقدمة من الجهات الرقابية للتحقق من مدى التزام الإدارية بتطبيق كافة النظم واللوائح المالية والإدارية المعمول بها
- تقديم تقرير شامل للإدارة العليا حول نتائج التدقيق ونتائج دراسة ومتابعة تقارير الجهات الرقابية الاخرى وتقييم كفاءة العمل في الإدارات وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة المحاسبة
- التنسيق مع الإدارات خلال مرحلة التخطيط ومتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقارير ديوان.
- اقتراح معايير رقابية إضافية أو أي أمور تؤدي إلى التطوير والتحسين المستمر وإضافة قيمة لأهداف الهيئة.
- الامتناع عن أداء أي مسؤوليات إدارية أو تنفيذية ذات علاقة بتصميم نظم الرقابة الداخلية أو تنفيذها والتي من شأنها التأثير على استقلاليته وموضعيته تجاهها، كما الامتناع عن تولي أي مسؤولية أو صلاحية تنفيذية للأعمال التي يقوم بتدقيقها، ولا يمنع ذلك من إبداء الرأي و إسداء المشورة حيال النظم قبل و بعد تطبيقها أو اقتراح معايير رقابية إضافية.

4.5 قواعد السلوك المهني للمدققين الداخليين

- يلتزم موظفو وحدة الرقابة الداخلية بقواعد مدونة السلوك الوظيفية بجميع بنودها المقرة من قبل مجلس الوزراء.

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

- تعد حماية الموضوعية أحد المبادئ الأساسية التي يجب أن يلتزم بها موظفو وحدة الرقابة الداخلية في الهيئة، وذلك لضمان الشفافية والنزاهة في كافة الأنشطة والتقارير الرقابية. وتعتبر الموضوعية حجر الزاوية في عمل وحدة الرقابة الداخلية، حيث تساهم في ضمان اتخاذ قرارات مبنية على حقائق دقيقة وتحليل حيادي.

5.0 توكيد وتحسين الجودة

إن إطار عمل وحدة الرقابة الداخلية منظم ويتم تطبيقه لضمان جودة وفاعلية الأنشطة الرقابية لتحسين الأداء المؤسسي بشكل مستمر. يهدف إلى التأكد من أن جميع الأنشطة والخدمات التي تقدمها الوحدة تتم وفقاً للمعايير المهنية المعترف بها، وتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة في مجال التدقيق الداخلي.

أهداف برنامج توكيد وتحسين الجودة:

أ) تحقيق أعلى مستويات الجودة في الرقابة والتدقيق الداخلي من خلال ضمان أن كافة العمليات تتم وفقاً للمعايير المحلية والدولية.

ب) تحسين الأداء المؤسسي من خلال تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة وضمان التزام الإدارات بتطبيق اللوائح والنظم الداخلية.

ج) التحقق من استدامة جودة الخدمات المقدمة من خلال تأكيد الالتزام بالمعايير بما يحقق التحسين المستمر ، وذلك من خلال إجراء التدقيق الرقابي على أنشطة وعمليات ومخرجات التقارير الخاصة بمديرية الجودة والمواصفات الفنية، والتأكد من توافق العمليات والأنشطة في المديريات مع المعايير الفنية المعتمدة.

د) الرقابة على سجلات المخاطر التي قد تؤثر على سير العمل.

هـ) تقديم تقييمات دقيقة وموثوقة حول فاعلية الأنظمة الرقابية وتقديم توصيات فعّالة لتحسين الأداء.

و) تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الهيئة من خلال تدقيق موضوعي ودقيق يخدم مصالح الهيئة.

العناصر الرئيسية في برنامج توكيد وتحسين الجودة:

- العنصر الأول: مراجعة دورية للعمليات:
  - يقوم برنامج توكيد الجودة بإجراء مراجعات دورية وتقييمات منتظمة لجميع العمليات والأنشطة التي تقوم بها وحدة الرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق، المراجعة، وإعداد التقارير.
  - يتم قياس مدى تطابق العمليات مع المعايير الدولية والمحلية، مثل والمعايير التي تحددها وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية.
- العنصر الثاني: التدريب والتطوير المستمر:
  - يتضمن البرنامج توفير فرص التدريب والتطوير المستمر لموظفي وحدة الرقابة الداخلية لضمان تطوير مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث الاتجاهات والابتكارات في مجال التدقيق الداخلي.
  - يشمل التدريب تقنيات التدقيق الحديثة، إدارة المخاطر، التحليل المالي، واستخدام برامج التدقيق الآلي.
- العنصر الثالث: التقييم الذاتي:

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها

- يقوم مدير الوحدة بتقييم كافة الأنشطة الداخلية للوحدة بشكل سنوي والعمل على تحسين الإجراءات من خلال هذا التقييم، من خلال إجراء مراجعات داخلية تقيم مستوى الأداء.

- العنصر الرابع: التدقيق الخارجي المستقل:
  - ان إجراء تدقيق خارجي من قبل جهات مستقلة لمراجعة جودة وكفاءة العمليات والأنشطة الرقابية التي تقوم بها وحدة الرقابة الداخلية.
  - يساهم التدقيق الخارجي في تقديم رؤى موضوعية حول تحسين أساليب التدقيق ورفع معايير الجودة وقياس النزاهة.
- العنصر الخامس: مؤشرات الأداء الرئيسية:
  - يتم تحديد مؤشرات أداء رئيسية لقياس فعالية وحدة الرقابة الداخلية، مثل عدد ودقة تقارير التدقيق، نسبة التوصيات المتبعة من قبل المديريات التنفيذية، ومستوى رضا أصحاب المصلحة.
  - تستخدم هذه المؤشرات لتقييم الأداء بشكل دوري وتحقيق التحسين المستمر.
- العنصر السادس: محاضر اجتماعات أصحاب المصلحة:
  - يشمل البرنامج التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة داخل الهيئة، مثل الإدارات المختلفة والإدارة العليا، للحصول على تعليقات وملاحظات تساعد في تحسين عمليات التدقيق.
  - يتم تأكيد تنفيذ الاجراءات التصحيحية مع الأقسام المختلفة لضمان أن التوصيات والقرارات المتعلقة بالتدقيق يتم تنفيذها بشكل صحيح.

6.0 المراجعة والاعتماد

يعد الميثاق بمثابة وثيقة قانونية محمية بموجب الأنظمة والتشريعات المعمول. فهو يخضع لإطار قانوني يضمن أنه لا يمكن تعديله أو تغييره إلا وفقاً للإجراءات القانونية المعتمدة.

- يحمي الميثاق حقوق وحدة الرقابة الداخلية وموظفيها، ويحدد المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بها.
- يُعد الميثاق وثيقة محمية لأنه يضمن استقلالية وحدة الرقابة الداخلية .حيث يحدد حقوق الوصول إلى المعلومات والسجلات والأصول داخل الهيئة، كما يحدد العلاقة بين وحدة الرقابة الداخلية والإدارة العليا بما يضمن الحياد والموضوعية في تنفيذ المهام.
- يحدد الميثاق أيضاً صلاحيات وحدة الرقابة الداخلية بشكل يضمن عدم التدخل في عملها من قبل أي جهة أخرى داخل الهيئة، مما يعزز قدرتها على أداء المهام بدون تأثيرات خارجية.
- تطبيقاً لمعيار التوثيق وأدلة الاثبات، مما يساهم في تحسين العمليات والانشطة لتحقيق الأهداف الرقابية يتم مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي سنويا او حسب الحاجة وذلك بما يحدده مدير وحدة الرقابة الداخلية بناءً على المتغيرات والتحليلات المعنية بتحسين الأداء.
- يتم اعتماد ميثاق وحدة الرقابة الداخلية من قبل معالي رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية، ويعتبر تاريخ لبداية فعالية الوثيقة مالم يحدد غير ذلك.

نُسخ هذه الوثيقة غير خاضعة للرقابة عند طباعتها